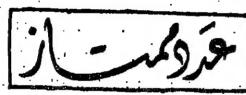


١٩ جمادي الاولى سنة ١٣٧٨ ه . الموافق ١ كانون الاول سنة ١٩٥٨م . عان : الاثنين



ء الاحكام العرفية	النا
ين صادر عن رئاسة الوزراء	اعلا
دفاء رقد (م) لسنة ١٩٥٨ صادر بالاستناد إلى المادة (١٥) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنه ١٩٣٩	ار
رزرة راسم / اسنة مرم ورقانون رفع المسؤولية تشوه أنهاء الاحكام العرفية	.11
ام الدفاع رقم (1) لسنة ١٩٥٨ صادر بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع عن الملكة الاردنية	نظا
مُ تَا يَدِ مِسِهِ ا	u
سام صادر يمتقضى الفقرة (١٣) من المادة (٥) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥	أمر

# الفياء الاحكام العرفيية

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ، ٦٤ تاريخ ١٩٥٨/١١/٢٩ المتضمن مايلي:-

لما كانت الظروف والاحوال الخطيرة التي استلزمت اعلان الاحكام العرفية في الملكة بتاريخ ٢٥ نيسان سنة ١٩٥٧ وفقاً لاحكام الفقرة الاولى من المسادة ( ١٢٥ ) من الدستور قد وصلت الى مرحسلة من التحسن تدعو الى الاطمئنان السكافي .

ولما كانت البلاد ، بعون الله تعالى وبفض القيادة الحازمة والتوجيهات الحكيمة من لدن سيد البلاد المفدى جلالة الملك الحسين المعظم ، ووعي الشعب الاردني الكريم واستجابته الصادقة لكل ما اتخذته الحكومة من شعلو ات تستهدف خير الوطن والمحافظة على حريته وكيانه ، قد اصبحت في حالة من الامن والاستقرار تبعث على الارتباح ، فقد قرر بحلس الوزراء الالهاس من حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ، وفقاً لصلاحياته الدستورية بقتضي الفقرة الاولى من المادة (١٢٥) من الدستور اعلان انهاء الاحكام العرفية في المملكة اعتباراً من اليوم الاول من شهر كانون الاول سنة ١٩٥٨ على ان تقوم الحكومة باتخاذ الاجراءات القانونية والتشريعية الملازمة لتنظيم الندابير التي ستترتب على الغاء هذه الاحكام العرفية تطبيقاً لقتضيات الفقرة الثانية من المادة ( ١٢٥ ) المشار اليها من الدستور ، ورفع هذا القرار الى مقام جلالت ليقتون بالارادة الملكية ، سائلين المولى عز وجل ان يحفظ ذاته السامية ذخراً للامة والوطن ، وان يسدد خطاء الى كل ما فيه خير البلاد واعلاء شأنها .

#### 1404/11/44

رثيس الوزراء مند الخارجة والدفاع	وزير الداخلية	وزير المالية	وزير الصحة
ووزير الحارجية والدفاع مبير الرفاعي	فلاح الدادحه	احمد الطراونه	جميل النوتونجي
وزير الدرلة لشؤون الرئاسة رياض المقلح	وزير الاقتصاد الوطني ووزير المدلية بالوكالة سممان داود	وزير التربية والتعليم محمد علي الجمعري	زير الزراعة ووزير أشغال العامة الوكاله عاكف الغايز
وزير المراصلات	وزير الشؤون الاجتاعة	وزير الانشاء والتعمير	
مامي حوده	رائد النو	مداف النياض	

### اعلان

### صادر عن رئاسة الوزراء

بناء على الارادة الملكية السامية الصادرة بتاريخ ١٩٥٨/١١/٢٩ بانهاء الاحكام العرفية في المملكة ، يعلن ان جميع تعليات الادارة العرفية وأية تعديلات لها تعتبر ملغاة تلقائياً بسبب ان الغاية من وضع تلكالتعليات الهاكانت لتنظيم الاحكام العرفية وادارتها في الوقت الذي كانت الاحكام العرفية مغروضة فيه .

1904/11/40

## امر دفاع رقم (١٥) لسنة ١٩٥٨

صادر بالاستناد الى المادة (١٨) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

الستناد الى المادة (١٨) من نظام الدفاع رقم ( ٢ ) لسنة ١٩٣٩ وبعد الحصول على موافقة حلالة الملك المعظم افوض وزير الداخلية والمحافظين ومتصرفي الالوية الآتي ذكرهم صلاحيات رئيس الوزراء المبيئة في المواد ( ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ٩ مكررة و ١٠ و ١١ و ١٢ ) من نظام الدفاع رقم ( ٢ ) لسنة ١٩٣٩ لميارسوها نجق الاشخاص الذين يقومون باية اعمال تخل بسلامة المملكة بما في ذلك التهريب والتسلل .

جميع انحاء الملكة مع محافظة العاصة ولواء عمان	وزير الداخلية
يحافظة القدس ولواء الخليل	محافظ القدس
لواء نابلس	متصرف نابلس
لو اء عجاون	متمرف اربد
لواء البلقاء	متصرف البلقاء
لواء الكرك	متصرف الكوك
لداء ممان	20

٢ -- تقدم فسخة عن كل قرار يصدره الحكام الاداريون الموما اليهم في تنفيذ الصلاحيات المحولة اليهم بموجب هـــذا
الامر الى وزير الداخلية خلال اسبرع من تاريخ صدور ذلك القرار .

٣ - يحل هذا الامر عل امر الدفاع رقم (١٣) لسنة ١٩٥٦ الصادر بتاريخ ١٩٥٦/١٠/١٩ ويعيل به من تاريخ تشره في الجريدة الرسمية .

1404/14/1

رئيس الوزراء مين الرفاعي

# نى دفيين للسك كمر والمستدللاردية المائمة

يمقتضى الفقرة (٢) من المادة (١٢٥) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : --

# قانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٥٨ قانون رفع السؤولية نتيجة انهاء الاحكام الدرفية

صادر بمقتضى الفقرة (٢) من المادةه (١٢٥) من الدمتور

المادة ١ – يسمى هذا القانون ( قانون رفع المسؤولية نتيجة انهاء الاحكام العرفية لسنة ١٩٥٨ ) ويعمل به من تاريخ (١) كانون الاول سنة ١٩٥٨ وينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – يجري النصرف بالقضايا الموجودة لدى المحاكم العرفية العسكرية عند نفاذ هذا القانون على الوجه الآتي :-

أ \_ جميع القضايا الموجودة قيد التحقيق او المحاكمة تحال الى الراجع الهنصة ادى المحاكم النظامية .

ب نـ جميع القضايا التي أصدرت فيها المحاكم العرفية العسكرية احكامها ولم تقترن بتصديق الحاكم العسكري الغام تحال الى رئيس الوزراء لاعطاء قراره فيها ويعتبر قرار رئيس الوزراء قطعيا وغير قابل للطعن نيه لدی اي مرجع کان .

المادة ٣ \_ يعفى جميع المرظفين المدنيين والعسكريين وكذلك جميع الاشفاص الاخرين بمن تولوا تنفيذ تعليات الادارة العرفية أو كانت لمم اية علاقة بتنفيذها في اي وقت خلال الدة التي كانت الاحكام العرفية نيها نافذة المفعول من اية مسؤولية قانونية ترتبت او تترتب على اعمالهم بموجب احكام القوانين والانظمة العمول يها .

المادة ٤ ـــ هيأة الوزراء مكافة بتنفيذ احكام هذا القانون .

#### 1904/14/1

رئيس الوزراء ورزير الخارجية والدفاع	وزير الداخلية	رزير المالية	وزير الصمة
سبير الرفاعي	فلاح الدادحة	اعمد الطراونه	عيل التوتنيي
وزير الدوله الشؤون الرئاسة وباض المتلح	وزير الاقتصاد الوطني ووزير العدلية بالوكالة مجمان داود	. ١٠٠ وزير الثربية والتعليم . محمد علي الجعبدي	. وتزير الإراعة دوليو. الاشغال العامة بالوكاله عاكف الغايز
رزير الواملات	وزير الشؤون الاجتاعية	رزير الانشاء والتعاير	
سامي جيده	والمند الثبو	عبداله النياس	

# نى دۇرن للىكى كىرى دالىكىد للاردىية الدىمة

بمُقتضى الفقرة ( أ ) من المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ وبناه على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦/١١/١٩٨٨ نأمر بوذع النظام الآني :--

# نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٥٨

# صادر بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع

ءن الملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٣٥

المادة ١ - يسمى هـــذا النظام ( نظام استيراد وبيع وشراء بنادق الصيد لسنة ١٩٥٨ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

النادة ٢ 🕟 يخضم استيراد بنادق الصيد وخرطوشها الى رخصة رسميه تصدر من وزير الدفاع .

الدة ٣ سكل من يشتري بندقية صيد عليه ان يحصل على رخصة بالشراء صادرة عن دوائر الامن العام .

الادة ٤ - ي ظر على بائعي بنادق الصيد بيع أية بندقية صيد لاي شخص ما لم يبرز المشتري رخصة تخوله الشراء حسب

المادة ٥ -- على كل يانع مرخص ببيع بنادق الصيد أن يحتفظ بسجل خاص يدون فيه أسماء الاشخاص الذين يشترون بنادق الصيد وخرطوشها وعدد البنادق والخرطوش المباع ورقم رخصة الشراء وتاريخها والدائرة التي صدرت منها واية بيانات آخرى تطلب دوائر الامن من البائع ادخالها في السجل.

المادة ٦ -- كل من يخالف احكام هذا النظام أو أي أمر صادر بمقتضاه يعاقب بالعقويات المنصوص عنها في المادة الرابعة من قانون الدفاع لمنة ١٩٣٥ .

#### 1904/11/44

رئيس الوزراء ووزير الحارجية والدفاع	وزير الداخلية	وزير المالية	وزير الصعة
مبير الرفاعي	فلاح الدادحه	احمد الطراونة	عميل التونونجي
وزير الدولة لشؤون الرئاسة	وزير الاقتصاد الوطني ووزير العدلمة بالوكالة	وزير التربيه والتعليم	زير الزراعة ووذير
رياص الملح	سيمان داود	عمد علي الجعبوي	لاشغال العامة بالوكالة • • •
وزير الواصلات	وزير الشؤون الاحتاعة	وزير الانشاء والتعمير	
سامي جو ده		عبدالله الفياض	

